سلسلة هذه سبيلي

-1-

الثورة من الأعلى

هي الطريق ولا طريق سواه

حزب الدستور الديمقراطي

المغرب

1972

سلسلة هذه سبيلي

-1-

الثورة من الأعلى

هي الطريق ولا طريق سواه

حزب الدستور الديمقراطي

المغرب

1972

صرح لي جلالة الملك بقوله :

« انه موطد العزم على ان يجعل من الملكيـــة احسن جمهوريـة »

الحمد لله

فـــاس 15 يناير 1972

صاحب الجلالة الملك المعظم الحســـن
الثاني نصره الله ووفقه
القصر الملكي العامر
الـربـــــــــاط

صاحب الجلالـــــة

يشرفني بالاصالة عن نفسي وبالنيابة عن حزب الدستور الديموقراطي أن أرفع الى جنابكم الشريف الوثيقة التي تتضمن بصراحة واختصار ما تفضلتـــم ــ مشكورين ــ بطلبه مني ، وهو وجهة نظرنـــا في الاوضاع الداخلية وكيفية تغييرها واصلاحها بما يرضي الامة جمعاء ، وذلك في نطاق الاتصالات مـــع ذوي الرأي في البلاد .

واسمحوا لي جلالتكم قبل كل شيء أن أهنئكم بما ورد في خطابكم الكريم الى الشعب في ذكرى 11 يناير 1972 من أن الملكية كانت ولا تزال بالشعب ومع الشعب وللشعب ، وأنكم موطدون العزم على القيام بواجبكم الاساسي وهو مواصلة السير في طريـــق

الائتلاف الوطني الذي يمكن كل مواطن من العمل لما فيه صالح الوطن العزيز ، وأنكم من أجل هـــذا مصممون على جمع الكلمة والشمل ، وتوحيد الصفوف وتكتيل القوى ، وتعبئة الطاقات حولكم وحول البرنامج الذي ستعلنونه فى أقرب الاجال ليكون للامة نقطـــة الانطلاق المنشود ، وليتمكن الشعب بفضله فى العهد الجديد المنتظر من مواجهة مشاكل العصر مواجهـــة فعالة موفقة وخوض المعركة الكبرى فى سبيل التقدمية والتنمية ، وضد الجهل والجوع والفقر .

هذا وان الوثيقة المعبرة بايجاز عن وجهة نظرنا لتقتصر على نقطة هامة وحساسة وحاسمة فى نطاق العمل للخروج بالبلاد من أزمة الاوضاع ، والسير بها فى طريق التغيير الاساسي ، والتجديد الجوهـــري ، والاصلاح الجذري الذي بدونه ستظل الاوضاع على فسادها ، كما ستظل البلاد معرضة لا قدر الله ، لما لا تحمد عقباه من ثورات وهزات لا يعلم أولهـــا ولا آخرها .

وبعبارة ، لم نعرض فى الوثيقة أي برنامج بمعنى الكلمة ، اذ لم يطلب منا هذا ، وانما بسطنا بكل أمانة واختصار ما نرى البدء به حتما والسير فى نطاقـــه واتجاهه لزوما ، اذ لا مناص ولا مفر من عـــــلاج الاوضاع بما يصلحها ، ومن انقاذ الامة بما يرضيها ،

وفيما عرضناه معالم الطريق المؤدي الى هذه الغايات والمبتغيات .

وتفضلوا جلالتكم بقبول أسمى عبارات الشكر والامتنان ، مشفوعة بأخلص عواطف الوفاء والاجلال ودمتم فى حفظ الله ورعايته ، والسلام .

عن حزب الدستور الديموقراطي

الأمـــين العـــام

محمد حسن الوزاني

المذكـــرة

تـأزم الوضـع الداخـلـي

ان المرأ ليرتاح حقا عندما يتأكد له من جديد أن جلالة الملك نصره الله يشعر أقوى ما يكون الشعور بحقيقة الوضع الداخلي من حيث التأزم والتحرج بحيث أصبح يدعو الى القلق والانزعاج خوفا من أن يؤدي « لا قدر الله » الى ما لا تحمد عقباه بل ان المرأ ليرتاح أكثر عندما يتيقن بأن جلالته قد جدد العزم ازاء ذلك، على أن يأخذ الامر بحزم ويواجه الوضـع الخطير مواجهة فعلية وجدية ومجدية التماسا لوسيلة الانقاذ وسلوكا لطريق الخلاص واستئصالا للداء ، ومهما تطلب من جهد وثمن وتضحية ، كل هذا أدركته ولمسته فى الحديث القيم الذي تفضل به جلالته اثناء الاتصال السياسي الذي حظيت به مساء عاشر يناير سنة 1972 بالديوان الملكي حيث صرح لي جلالته فيما قل ودل بقوله : « انه موطد العزم على أن يجعل من الملكية أحسن جمهورية » وهو عنوان البرنامج الذي

أعلن جلالته فى خطابه الى الامة يوم ذكرى 11 يناير 1972 انه سيعلنه لها بعد أسابيع فى نهاية الاتصالات مع ذوي الرأي فى البلاد .

وليس من شأن هذا — ان تحقق على أحسن وجه وأسلم طريقة الا أن يضع حدا نهائيا لتساؤل المواطنين فى كل مكان : **الى أين يسير المغرب ؟ وما العمل ؟** أو بعبارة أخرى : **أين الداء ؟ وما هو الدواء؟**

وهي أسئلة تثار بحدة متزايدة كلما تفاقم الوضع وتحرج الحال وأصبح يهدد بالانفجار .

لهذا فان الاخلاص والامانة فى مثل وضعنا وحالنا ليفرضان علينا — نحن المواطنين والمسؤولين على السواء — ان نصارح أنفسنا وغيرنا ان لم يكن بكل الحقيقة فعلى الاقل ببعض الحقائق التي لم يبق فى الامكان التغاضي عنها أو كتمانها لسبب من الاسباب، وهكذا يجب علينا جميعا أن نكون أطباء انفسنا فنعجل بعلاج « الرجل المريض » « دولة ومجتمعا » ولو بالاقدام على العملية الجراحية عند الاقتضاء عملا بالقاعدة : الغاية تبرر الوسيلة .

وأولى الحقائق التي ينبغي أن يجهر بها هي ان الداء العضال الذي يشكوه المغرب ليس ماديا فقط بل معنويا وسياسيا بدون منازع ، ويتمثل هذا فى الفراغ الكبير المهول الذي خيم ويخيم حتى اليوم على

البلاد جاعلا الدولة فى واد والامة فى واد آخر ، وحتى ان كان بينهما أحيانا حوار فهو من نوع ما يسمى بحوار الصم ، ومما يجعل الامة تشعر أكثر بخطر ذلك الفراغ اعتقادها انها مبعدة عن تدبير شؤونها ومسيرة بغير ارادتها ورضاها ومحرومة من قيادة حكومية وسياسية جديرة بالتقدير والتأييد ، قال بعضهم :

ان الطبقة القائدة التي لا تستطيع الاحتفاظ بانسجامها الا بشرط ان تحجم عن العمل والتي لا يمكن أن تدوم الا بشرط ان تمتنع عن التغيير والتي لا تقدر على مسايرة مجرى الاحداث ولا على استخدام الطاقة الفتية للاجيال الصاعدة المحكوم عليها بالاضمحلال من التاريخ .

« La classe dirigeante qui ne peut maintenir sa cohésion qu'à la condition de ne pas agir, qui ne peut durer qu'à la condition de ne pas changer, qui n'est capable ni de s'adapter au cours des événements, ni d'employer la force fraîche des générations montantes, est condamnée à disparaître de l'histoire ».

رسالة الملكية المغربية

مما لا شك فيه ان الملكية المغربية لا تشبه غيرها من الملكيات في الماضي والحاضر فهي تختلف

عنها بكونها ملكية قائمة على بيعة الامة وفي طليعتها الطبقة المسيرة والواعية فيها مما من شأنه أن يطبعها بطابع شعبي ، فهي من الشعب وبالشعب ولا أدل على هذا من تمسك الشعب بها في عهد الاستعمار اذ اتخذها كرمز وضمان لوجود الكيان القومي واستمراره وكتجسيد للوحدة الوطنية والسيادة القومية ، ولا أدل على ذلك أيضا من تمسك الملك بالشعب وقضيته زمن الكفاح في سبيل التحرير والاستقلال ، وقد برز كل هذا بشكل واضح في الانطلاقة التي أثارها وفي الطاقة التي فجرها موقف الملكية من الحركة الوطنية في 1934 بفاس ، ومن حركة المطالبة بالاستقلال سنة 1944 ، ومن مؤامرة الاستعمار في 1953 ومن حل الازمة باعلان الاستقلال بـ 1956 ، ففي كل هذه الظروف والمناسبات تجلت الحقيقة الوطنية الكبرى في تماسك وتناصر وتضافر كل من الشعب والعرش دفاعا عن الكيان ، ومحافظة على الوجود والاستمرار ، وصيانة للوحدة والسيادة ، ونضالا وتضحية باسم ثورة الملك والشعب في سبيل الانقاذ والخلاص ، وتوضيحا لهذا كله صرح جلالته مخاطبا الامة يوم 11 يناير 1972 : « ان الملكية في هذه البلاد لم تحاول أبدا فرض نفسها بممارسة أي نوع من الضغط على الشعب ، كما ان الملكية والشعب قد عاشا في انسجام مستمر وتقاسما دائما مصيرا واحدا مشتركا .

كان ذلك فى عهد الكفاح ، كما يجب ان يكون فى عهد البناء أو الجهاد الاكبر ضد الفساد والتعفن ، وضد التخلف والانحراف ممثلا كل هذا فى الاوضاع القائمة فى البلاد ، مما يجعل أمر الخروج من أزمتها والافلات من خطرها رهنا ومنوطا بالتحام الملك والشعب من جديد لخوض معركة الاصلاح باسم ثورة جديدة هي ما نصطلح عليه بثورة باردة بيضاء من الاعلى ، ففي مجالها ينبغي أن تؤدي الملكية رسالتها البناءة اليوم ، وتقوم بدورها الطلائعي سائرة بالشعب ومعه نحو تحقيق الاهداف الكبرى ، والمطامح القصوى للامة فى التجديد والاصلاح الى أعمق غور وأبعد حد فى الامكان .

ومن أجل هذا نرى أن تلتف النخبة الواعية ، والصفوة المختارة من رجال الاخلاص والاصلاح ، والاستقامة والاقتدار ، والكفاح والتضحية حول ملك البلاد لبدء الانطلاقة الوطنية الكبرى ، وقطع المسيرة الاصلاحية البعيدة المدى ، وبذلك تتوفر البلاد على القيادة الجديدة المثلى التي ترسم للثورة الصالحة المصلحة طريقها وتنطلق بها نحو أهدافها المتوخاة . هذا — فى رأينا — هو الطريق ، ولا طريق سواه للخروج من الازمة ، وتلافي ما لا تحمد عقباه .

(La Révolution à froid par en haut)

الثـــورة البـــاردة مـــن الاعلـــى

فماذا نعني بها ؟ أنها ـــ كما يدل اسمها ـــ ثورة صالحة ومصلحة فى حد ذاتها ، وفى أهدافها ووسائلها، فهي ثورة غير عنيفة أي لا تستعمـــل القـــــوة ولا تستخدم السلاح ، بل تقوم على السلم والسياســـة والتنظيم والتشريع لبلوغ غاياتها ، فهي ثورة على الفساد والتخلف فى جميع مجالات الدولة والمجتمع ، وبهذه الصفة فهي منبعثة عن تفكير صحيح ، وقائمة على نظام محكم ، ومقودة قيادة صالحة ، وعلى هذا الاساس فهي السياسة الجديدة الكبرى التي تتطلبها عملية الانقاذ ، ومعركة الخلاص مما تتخبط فيه البلاد منذ الاستقلال من مشاكل وأهوال ، وأزمات وأخطار فاذا كان المغرب مدينا بالاستقلال لثورة الملـــك والشعب فيجب أن يكون مدينا بالاصلاح والبناء فى عهد الاستقلال لامتداد هذه الثورة الخالدة فى ثورة مواصلة ومكملة هي الثورة الباردة من الاعلى التي تهدف الى خلق دولة جديدة عصرية وحكم صالح رشيـــد ، واقتصاد منظم سليم ، ومجتمع دائم التجديد والارتقاء.

مرحلـــة انتقاليـــة

ان فتح عمر جديد من الاصلاح فى المغرب يتطلب منا المرور بمرحلة انتقالية من الوضع الحاضر الـــى

الوضع الجديد الذي يراد اقامته فى البلاد ، وعملية الانتقال ليست بالعملية السريعة الانجاز بل يقتضي وقتا تخلق فيه ظروف وتهيأ فيه وسائل ، وتحقق فيه تمهيدات ، وتباشر فيه أعمال الهدم والبناء ، وتوضع فيه شتى الاصلاحات موضع التنفيذ والتطبيق . فالمرحلة الانتقالية المحدودة بأجل قابل للتمديد ضرورية للقيام بالثورة الاصلاحية الباردة من الاعلى كسياسة وبرنامج فى العهد الجديد .

الهزة النفسية

(Choc psychologique)

ومما ينبغي البدء به فى المرحلة الانتقالية : احداث الهزة النفسية فى الشعب بعثا للامل والحماس والثقة فى النفوس اذ بدون هذا لا يمكن تحقيق الثورة الاصلاحية من الاعلى على أساس صحيح من التجاوب الشعبي ، والتأييد الاجماعي ، والتعبئة الوطنية ؛ فمن شأن هذا أن يوجد الارادات ، ويشد الهمم ، ويكتل القوى ، ويرصص الصفوف فى سبيل حركة التنظيم والتجديد والاصلاح ضمن نطاق الثورة الباردة من الاعلى .

ولخلق الهزة النفسية تتخذ تدابير واجراءات من شأنها تصفية الجو المعنوي ، وتطهير الجهاز

السياسي وايجاد الظروف الملائمة لحركة التجديد والاصلاح .

التكتل الوطني

ان عهد التجديد والاصلاح ينبغي أن يمتاز بقيام تكتل شعبي ، واتحاد قومي وائتلاف سياسي من أجل خوض المعركة الحاسمة الكبرى ضد الفساد والتخلف .

ونرى ان يتحقق ذلك على أساس ميثاق وطني يلتزم به الجميع وفى الطليعة المنظمات السياسية وغيرها ، وهذا الميثاق يمكن أن يعرض من جلالة الملك عليها أو أن يعهد اليها بوضعه ، ويجدر بهذا الميثاق أن يصبح ميثاق الامة جمعاء لما يتضمنه من مبادىء ، وأهداف ، وقيم ، وتوجيهات واختيارات يأخذ بها الجميع باعتبارها فلسفة سياسية وايدلوجية قومية توفق بين أصول وتقاليد التراب القومي وبين متطلبات العصر الذي هو عصر الايديولوجيات والثورات الفكرية والسياسية والاجتماعية .

وهكذا يشاد التكتل الوطني الجديد على أساس متين من العقيدة السياسية المشتركة والسلوك القومي الشامل .

التصالح القومي المغربي

(La Réconciliation Nationale Marocaine)

وبالاضافة الى ذلك ينبغي العمل بكل وسيلة للقضاء على الافكار الهدامة والنزعات الانحرافية ، والحركات العنصرية التي يحاول بعضهم الدعوة اليها، وتكتيل بعض عناصر الامة فى الحاضرة والبادية حولها فهذه الدعوات الطائفية والعنصرية السافرة أو المقنعة يجب القضاء عليها فى المهد صونا لوحدة وسلامة الكيان الوطني الذي لا يتفق بقاؤه مع النعرات والعصبيات المثيرة للاحقاد والضغائن والمشعلة لنيران الفتنة والفوضى ، والمفرقة لعناصر الامة ، والمؤدية آنا أو استقبالا الى الانعزال والانفصال . ودرءا لهذه الاخطار يجب القيام بالمصالحة الوطنية على أوسع نطاق وفى الاعماق حتى يسود الاخاء الوطني بين جميع المواطنين ، وينتشر الشعور القومي ويعم الوعي السياسي بينهم ويجب أن يتحقق هذا سواء بين الاحزاب والهيئات أو بين الافراد والجماعات ولا سبيل اليه الا بتعبئة جميع وسائل وامكانيات وطاقات الدولة والامة ، ويتحتم أن تتخذ المعركة ضد العنصرية البغيضة شكل جهاد مقدس لا يستثنى منه أحد أو جماعة ، بل يجب أن يصدر قانون لصيانة وحدة البلاد وكيان الامة واعتبار المس بها

جريمة يعاقب عليها بأشد العقاب ، وبالاضافة الى الزجر بواسطة القانون الخاص يجب الاعتماد على التربية بالنسبة للناشئة ، وعلى التوجيه والارشاد بالنسبة لغيرهم ، وكل هذا يجب أن يكون منظما أحسن تنظيم ، ومزودا بأكثر الوسائل ومسيرا بأخلص وأصلح الرجال .

اصلاح أداة الحكم

ان التجارب الحكومية فى عهد الاستقلال قد كانت سيئة الحظ بالرغم عما تم فى عهدنا من انجازات فى مختلف الميادين ، وحتى يوضع حد لتلك التجارب فى العهد الجديد يجب تزويد البلاد بحكومة وطنية صالحة من طراز جديد أي على غير مثال سابق فى المغرب ، وهذا ما فتئنا ندعو اليه ونطالب به منذ 1965/4/20 وهو تاريخ المذكرة السياسية التي رفعها حزبنا الى جلالة الملك نصره الله .

ونعني بتلك الحكومة ما سبق أن بسطناه فى المذكرة حيث قلنا :

« لقد قام البرهان تلو البرهان على ان أسلوب الحكومات المألوفة عندنا أسلوب عقيم حسا ومعنى ، كما ان الشعب قد مل وسئم بكيفية واضحة ومحسوسة التجارب الفاشلة فى الحكم والسياسة ،

ولهذا أصبح يطالب اليوم أكثر مما مضى بالتجديد فى مناهج الحكم وأساليب السياسة .

« فأول ما نراه أن تكون الحكومة من نوع جديد (d'un style nouveau) أي أن تكون على شكل غير معهود حتى الآن .

« وهكذا نرتئي أن تكون الحكومة من النوع الجديد ذات شطرين أحدهما يتألف من شخصيات سياسة بارزة
(personnalités politiques de premier plan)
(Ministères de Réflexion ou de Conception)
تضطلع وزاراتها بالرأي والتفكير
(Ministère de Gestion) كما يتألف الثاني من فنيين أكفاء يتولون وزارات التسيير

وبهذا تتوفر الحكومة على عنصرين أساسيين هما الرأي والتفكير من جهة والتقنية والتدبير من جهة أخرى ، وينبغي أن تتوفر كذلك للحكومة السلطة والمسؤولية ، وأن تتألف من رجال مصلحين ومجددين (Rénovateur)

اصلاح الدولة جذريا

وفى طليعة ما تعمل له الحكومة الجديدة ، اصلاح جهاز الدولة شكلا وجوهرا

ويدخل فى هذا اعادة
(Refonte des structures de l'Etat)

النظر فى قانون الوظيفة العمومية ، وتطهير الجهاز الاداري كله من عناصر العجز (médiocrité)

والمحسوبية (népotisme) ، والرشوة ، وكل أنواع الفساد والانحراف فى رحاب الادارة ، ومن غير الدخول فى التفاصيل والجزئيات نشير الى أن الاصلاح المنشود يجب أن يستهدف « عملية الاذابة » (refonte) بكل ما فى الكلمة من معنى حتى نصنع دولة وطنية مغربية عصرية تكون من النظام والحكم ، والتسيير القويم ، والفعالية القصوى ما يجعلها جديرة بأن تعد مثالا لما يجب أن تكون عليه الدولة فى هذا العصر الذي هو عصر العلم والتكنولوجية والسرعة والفعالية فى تدبير الشؤون العامة ومواجهة المشاكل العويصة والمعقدة لمجتمع اليوم . ومما يحتم التعجيل بالانقلاب الاصلاحي لاجهزة وأساليب الدولة المغربية أنها صنيعة عهد الاستعمار واداة كانت مسخرة فى سبيل احتلاله وسيطرته وسياسته ، فهي فى كثير من أنظمتها وشؤونها غير ملائمة للحكم الوطني فى عهد الاستقلال والسيادة . كما أنها بسبب ذلك لا تزال مطبوعة بالطابع الاجنبي الدخيل خصوصا وان كثيرا من عناصرها أجنبية أو مغربية متفرنجة ، فهي دولة متلائمة فى وضعها وسيرها مع الوجود الاجنبي فى

وصرامة للقضاء على كل تبذير واسراف واتـــلاف واختلاس ، وبهذا تصان المالية العامة وتنفـــق فى الصالح العام فى تجهيز وتسيير ، وتنظيم واصلاح .

القضـــاء علـــى الرشـــوة والاثـــراء غيـــر المشـــروع

من أعظم وأخطر أمراض الدولة انتشار الرشوة فيها على جميع المستويات واستغلال السلطة والنفوذ للكسب الحرام على حساب الوظيفة العمومية ، ولا سبيل الى القضاء على هذا كله الا بسياسة التطهير على أوسع نطاق ، وأخذ المرتشين بكل شدة وقسوة دون مراعاة ولا محاباة أحد كيفما كان حتى يكون العدل والانصاف ثابتين بالنسبة للجميع .

وكذلك يجب أن يكون الامر تجاه المختلســين الذين أثروا على حساب الدولة فهؤلاء جميعا دون أي استثناء يجب ان تقول فيهم العدالة كلمتها أو علـــى الاقل فيما اذا تعذرت محاكمات الجميع لسبب صحيح عقلا وعملا يجب ان يجردوا من جميع مكاسبهم غير المشروعة هم وذووهم ان كانت فى اسمائهم ، وان يحرموا من الحقوق المدنية والسياسية وغيرها مـــن امتيازات كل مواطن اما مدى الحياة أو لمدة معينة مع اعلان هذا كله رسميا باسم عدم الاستحقاق الوطني .

سياسة الأطر

ان المغرب ما يزال فى أشد الحاجة الى كثير من الاطر لتسيير شؤونه ، والقيام بالاصلاح المنشود ومن أجل هذا ما يزال مضطرا الى استيراد الاطر الاجنبية التي تدعو الحاجة اليها ، وهي تكلفه نفقات باهضة كما تعرضه لانواع من (السابوطاج) عن قصد أو بلا قصد ولتلافي كل هذا ، وللتوفر على أطر مغربية صالحة للتغلب بها على صعوبات ومشاكل المغربة يجب على الدولة ان تعير اهتماما أعظم وأجدى لمسألة تكوين الاطر فى الداخل والخارج وذلك بصفة منظمة ومحكمة ومثمرة على أوسع نطاق مستطاع ومن أجل هذا يتحتم ابتكار وسلوك سياسة الترغيب فى الاقبال على تكوين الاطارات من طرف العناصر الشابة المغربية ، ومن وسائل هذه السياسة تحسين وضعية الموظف واعطاؤه ضمانات وتمكينه من مساعدات ومشجعات شتى وفيما يخص بعض الاطر ينبغي تسوية الموظف الفني المغربي مع الاجنبي الذي ربما يكون فى مستواه من حيث التكوين أو دونه ومع هذا يفوقه فى الاجر والامتيازات ، وهذا ما يبعد كثيرا من الاطر الفنية المغربية عن الادارة ويصرفها الى العمل فى الخارج أو فى القطاع الخاص بالداخل .

اما تكوين الاطر فيجب ان ينظم على أوسع نطاق داخلا وخارجا ويبذل فى سبيله كل ما يحتاج اليه حتى يكون هذا حافزا للشباب على الاتجاه نحوه باختياره وارتياح ان لم يكن بحماس .

وبالاضافة الى ذلك يجب العمل لجلب الاطر المغربية العاملة فى الخارج أو حتى فى الداخل وهذا ما لا يتأتى بسهولة ، بل يجب أن تعد وسائله مما يتعلق بالوظيفة نفسها حتى تكون جديرة بالاقبال عليها ، وهذا يدخل فى سياسة الترغيب المشار اليها آنفا ، ويدخل فيها أيضا تعبئة الاطر تعبئة إختيارية نتيجة تغيير الاوضاع فى البلاد ، وفتح عهد جديد من الاصلاح الجذري الكامل والبعيد المدى أو هو ما يمكن أن يتحقق باسم الثورة الاصلاحية الباردة من الاعلى، وقيام حكومة وطنية صالحة فى ظل العهد الجديد .

ونرى ان من شأن هذا كله أن ينزع من النفوس عقدها ، ويحيي الحماس والامل والثقة فيها ، ويفجر كثيرا من الطاقات الشابة ، ويشجعها على روح البذل والتضحية ويبعثها على الانطلاقة والتعبئة من أجل الاهداف الواضحة للثورة الاصلاحية الباردة من الاعلى كسياسة وبرنامج المغرب الجديد الذي يجب ان يخلق منذ الآن تحت القيادة السامية لجلالة الملك وفقه الله ومن حوله النخبة المؤمنة المخلصة ،

والصفوة الواعية المختارة من رجال الاصلاح والتجديد في الوطن دولة ومجتمعا .

شـــورى الحـكـــم

عندما اعتزم المغرب القيام بتجربته الديمقراطية انساق نحو حل السهولة وهو التقليد الاعمى لدول الغرب فاقتبس نظام الحياة النيابية فيها على علاته ، في حين ان هذا النظام كان منذ أمد غير قصير يعاني أزمة شديدة وخطيرة في مواطنه الاصلية نفسها ، فقد كنا في سلوكنا مجرد مقلدين كما يفعل العاجزون عن كل اجتهاد وابتكار ، ولم ندرك اننا بلد متخلف ، وان ما كان يصلح بالمجتمع الاوروبي لا يصلح بمجتمع متأخر كما هو الواقع في العالم المتخلف ، وان مصلحة كل بلد تقضي بأن يحكم ديمقراطيا بالشكل الملائم له والمساير لدرجة نضجه وتطوره .

وبسبب ذلك قامت التجربة الديمقراطية على أساس الحياة النيابية الاوروبية فكانت تجربة مسخنا فيها الانظمة مسخا ، وفضلت فيها الشكليات على الجوهريات وكانت الغلبة فيها للقشور على اللباب ، مما أدى الى العقم والفشل ، واساء الى حقيقة الديمقراطية في النفوس التي انتهى بها ذلك الى الاعراض وعدم المبالاة .

والآن يجب أن يوضع حد فاصل بين التجربة الديمقراطية المسيخة الفاشلة وبين تجربة جديدة تكون نتيجة الاجتهاد والتفكير ، والابتكار والابداع ، وكما تكون أكثر ملاءمة لنا ، ومطابقة لحقائق مجتمعنا فى وضعه الراهن ، ومتفقة مع أصلح النظم الديمقراطية أساسا واحكاما وانتاجا فالمهم ليس هو الشكل والصورة بل الجوهر والاصل فى كل حكم ديمقراطي صحيح .

ونرى أن هذا متوفر فى حكم الشورى كما شرعه الاسلام وطبقه الحكام الصالحون من المسلمين ، فجدير بنا بدل استيراد النظم الاجنبية غير اللائقة بنا أن نتخذ الشورى أساسا للحكم فى بلادنا وتجتهد لايجاد أصلح نظام لها ، وغني عن البيان ان الشورى ليست مجرد استشارة بل انها تقيد الحاكمين وتلزمهم بتطبيق مقررات رجالها ، فهي بهذه الصفة تقريرية بكل معنى الكلمة اما اختيار القائمين بها باسم الامة ونيابة عنها فتخضع لشروط ومقاييس وردت فى كتب الفقه الاسلامي فى شأن أهل الشورى أو أهل الحل والعقد ومن شأن هذا ان يسهل قيام مجلس الشورى، ويمكنه من الاضطلاع بالمهام المسندة اليه على نسق البرلمانات العصرية الصحيحة والسليمة ، وحتى يحافظ على وحدة المجلس وسلامة كيانه ، وتضمن له الفعالية والاستمرار فى أداء رسالته يجب أن لا يكون

فيه يمين ولا يسار ، ولا فرق سياسية ولا أغلبية وأقلية ، بل يؤلف المجلس وحدة متماسكة متضافرة فى القيام بالمهام والمسؤوليات باعتبار انه يمثل الامة جمعاء ، وينطق باسمها ، ويتولى النيابة عنها فى الدفاع عن مصالحها ، وتتخذ قراراته بالاغلبية دون اعتبار أي لون سياسي فيها ، فهي تتغير حسب التصويت فى كل مرة مناسبة .

وتجدر الاشارة هنا الى ان الحركة الوطنية التي طالبت بالاستقلال 1944 طالبت كذلك بنظام الشورى حيث نصت وثيقة 11 يناير على هذا فى طلبها الرابع والاخير : « أن يلتمس من جلالته ان يشمل برعايته حركة الاصلاح التي يتوقف عليها المغرب فى داخله ويكيل لنظره السديد احداث نظام سياسي شوري شبيه بنظام الحكم فى البلاد العربية الاسلامية بالشرق تحفظ فيه حقوق سائر عناصر الشعب وسائر طبقاته وتحدد فيه واجبات الجميع » .

وخلاصة القول يجدر بنا كأمة مسلمة وكدولة دينها الرسمي هو الاسلام ان نبدأ تجربة ديمقراطية جديدة انطلاقا من فكرة وقاعدة الشورى كما أوجبها الاسلام ، وطبقها الحكام الصالحون من رجاله ، فهي فى مبدئها وجوهرها صالحة وقابلة للتطبيق ، وقادرة ان نظمت نظاما عصريا محكما على ان تؤدي رسالتها كأحسن وأجدى ديمقراطية حديثة .

بـــــــلاغ

اثر الاعلان عن الدستور الثالث اصدر حزب الدستور الديمقراطي البلاغ الاتي :

مرت على المغرب ست عشرة سنة وهو يقاسي في عهد الاستقلال من التجارب الفاشلة في الحكـــــم والسياسة والاقتصاد وفي كل مجال من نشاطـــــات الدولة بصفة عامة ، كما يقاسي من أنواع التعفـــن والفساد والرشوة والانحراف ما جعل حياة الشعب فيه خاضعة لمحنة شديدة خطيرة ان عرفت لها بداية وأسباب فلا تعرف لها نهاية وعواقب .

ان جميع المحاولات التي جربت لحد اليوم بغية التخفيف من تلك المحنة ، وتلافي ما كانت تنذر به من سوء وتهدد به من خطر قد باءت كلها بالفشل بدءا وختاما ، الامر الذي أضاع على الامة عامة والاجيال الصاعدة منها خاصة احقابا ثمينة ، وفرصا ذهبيـــة وهكذا كانت السياسة الحكومية طيلة عهد الاستقلال، **سياسة الفرص الضائعة** نتيجة التجارب الفاشلة ، والمحاولات العقيمة ، مما جعل البلاد والامـــــــة باستمرار في أوضاع سيئة ، وأحوال شاذة ، وأزمات مشتدة لا تلافي لها ، ولا افلات منها ، ولا وضع حد

لها بالوسائل المعهودة من مسكنات ، وترقيعات ، وترميمات جزئية وشكلية غير ذات جدوى

ومن تلك التجارب والمحاولات التعسة الحظ العمليات الدستورية ومؤسساتها التمثيلية على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، وقد كانت نتيجتها الحتمية انها مسخت الديمقراطية فى هذه البلاد وشوهت سمعتها ، وأفسدت انظمتها ، وأساءت اليها فى نفوس الامة التي لم تجرب منها الا غير ذي قيمة وجدوى .

واذا كانت الديمقراطية والدستور من مطالبنا الاساسية فان هذا لا يعني مطلقا فى كثير ولا قليل « سياسة الدمقرطة والدسترة » كما الفناها فى بلادنا حتى اليوم ، لانها سياسة محكوم عليها فى عهدها بالخيبة التامة والفشل الذريع .

فكفى المغرب ما ضيع عليه من أوقات، وجهود، وأموال ، وكفاه ما عومل به كوطن حر انتزع استقلاله وسياسته بشديد الكفاح وجسيم التضحية ، أي كوطن جدير بممارسة حقوقه كاملة فى الحكم والسياسة لا وصي عليه ولا رقيب ولا حسيب أبدا .

واذا كان الامر قد جرى ويجري هنا بخلاف هذا — وأسفاه — فان نتيجته كانت وما تزال هي ما أصاب المغرب من اضرار حتى أصبح شبيها « بالرجل المريض » الذي يشكو داء عضالا هو الفساد

الداخلي الذي لا سبيل الى علاجه الا باستئصال عن طريق العملية الجراحية التي لا تبقي ولا تذر .

ولهذا فاننا لا نرى من علاج لذلك الداء ، ومن انفراج للازمة ، ومن وسيلة للانقاذ والخـــلاص الا شيئا واحدا لا ثاني له ، وليس هو تعديل جزئي أو شكلي لبعض محتويات الدستور الممنوح ، ولكن هو تصحيح الاوضاع تصحيحا جوهريا كاملا على أساس قلبها رأسا على عقب وابدالها بأوضاع جديدة مثلى بفضل الاصلاح الجذري الشامل لجميع اجهزة الدولة والحكم ، وللحياة العامة فى البلاد .

وبعبارة أوضح ، ان تصحيح الاوضاع الفاسدة عندنا ليس مسألة دمقرطة ودسترة من النوع المألوف لدينا ، وليس كذلك مسألة ديمقراطية ودستـــور بمعناهما الصحيح وكفى ، بل هو أكثر من هذا لانه مسألة اصلاح الاوضاع كلها جذريا وجوهريا ، وهو ما لا يتأتى بمجرد الدستور ، بل بتصحيح أوضـــاع الفساد ، واقامة أوضاع صالحة مقامها ، وهذا ما لا يمكن انجازه بغير سياسة انقلابية .

وهو ما نصطلح عليها **بالثورة الباردة من الاعلى،** ففي نطاقها وعلى أساسها وبفضلها يمكـــن — فى نظرنا — علاج الرجل المريض الذي هو المغرب والذي هو فى أشد الحاجة الى العملية الجراحية الكفيلـــة بالقضاء على دائه العضال المتمثل فى الفساد الداخلي

وخلاصة القول لسنا طلاب تعديل كيفما كان لكل أو جزء من الدستور القائم ، ولكننا طلاب تغيير جذري كامل للاوضاع الفاسدة السائدة فى البلاد ، وقد أشرنا الى ان هذا لا يتأتى الا بنهج سياسة انقلابية حقيقية تقتلع الفساد من جذوره ، وتشيد المغرب الجديد دولة ومجتمعا ، وتسير بالامة فى ظل **الثـــورة الباردة من الاعلى** كايدلوجية ، وسياسة وبرنامج نحو انجاز الاصلاحات الجدية والمجدية ، وتحقيق الاماني المشروعة ، هذا ـــ فى رأينا ـــ هو الطريق ولا طريق سواه .

20 يبراير 1972

تصريح سياسي
الى أين يسير المغرب ؟
وما العمل ؟

1 ــ ثورة باردة من الاعلى كسياسة وبرنامج
2 ــ حكومة وطنية صالحة من طراز جديد

يواجه المغرب اليوم أكثر من ذي قبل وضعية داخلية عميقة التردي فى الفساد والافلاس ، بل متوثرة ومهددة بالانفجار .

لكن المسؤولين وأسفاه يبدون وكأن ليس لهم أي شعور بالاخطار التي تخفيها وبالتهديدات التي تتعرض لها البلاد . فالمغرب فيما يروجون ، يتمتع بأفضل صحة وسلامة كأن كل شيء فيه يسير على أحسن ما يرام .

غير ان الوضعية الداخلية تظل **متأزمة وعرضة للانهيار** . ومما لاشك فيه انها وضعية أزمة تهدد فى كل وقت بالانفجار . واذا كان صحيحا انها ليست وليدة اليوم فهي سائرة الى مأزق لا منفذ له بالنسبة للجميع .

لذلك ففي هذه الساعة الحاسمة من الحياة الوطنية نرى واجبا علينا ان نصارح الجميع ، ان لم

يكن بالحقيقة كلها فعلى الاقل ببعض الحقائق التي لم يبق فى الامكان كتمانها .

فأول ما نصرح به ان المغرب ، منذ ست عشرة سنة ، ما يزال يبحث عن طريقه وعن مسلك الانقاذ والخلاص ، وهكذا فان جميع المغاربة يتساءلـــون مهمومين ، بل منزعجين : **الى أين يسير المغـــرب ؟ وما العمل ؟**

ومعنى هذا : أين الداء وما الدواء ؟

وهي أسئلة تثار بحدة متزايدة كلما تحرجـــت الحالة بسبب عدم تغيير الحاجة والمناهج الحكومية : ونحن مصممون على الاتيان لهذه الاسئلة ببعـــض عناصر الاجابة عنها .

فمما لا شك فيه ان المغرب يشبه « رجـــلا مريضا » من الضروري التعجيل بانقاذه بواسطـــة « عملية جراحية كبرى » تستأصل الداء ، وتجري على يد « طبيب ماهر » هو قيادة جديدة قادرة علـــى حكم البلاد حكما صالحا صحيحا .

وبهذا تثار اليوم أكثر من كل وقت مضى **المشكلة السياسية** فى المغرب المستقل ، وهي مشكلة لا سبيل الى تسويتها الا باخراج البلاد من **الازمة** التي يتخبط فيها **الجهاز السياسي** الراهن ، اذ بدون حل هـــذه

المشكلة الجوهرية يستمر المغرب فى معاناة الفراغ الكبير الذي تتصف به الحياة العامة وهذا الفراغ لا يمكن ملؤه بقيام أي « رهط من الحكم » أو بايجاد أية مؤسسة تبرز فوق مسرحها **ديمقراطية اسمية أو وصائية** أي **ديمقراطية بلا شعب** .

وبكلمة واحدة ، فان المشكلة السياسية المتحدث عنها سابقا تعبر حقا عن **أزمة الدولة** وعن **افلاس الطبقة المسيرة فى المغرب**، قال بعضهم: « **ان الطبقة** القائدة التي لا تستطيع الاحتفاظ بانسجامها الا بشرط ان تحجم عن العمل والتي لا يمكن ان تدوم الا بشرط ان تمتنع عن التغيير ، والتي لا تقدر على مسايرة مجرى الاحداث ولا على استخدام الطاقة الفتية للاجيال الصاعدة لحكوم عليها بالانقراض والاضمحلال من التاريخ .

ولنعد الى الوضعية متسائلين : كيف العمل لمعالجتها ؟ الحقيقة هي انه ليس من سبيل الى هذا الا باعطاء المشكلة السياسية الكبرى لمغرب اليوم الحل الذي تتطلبه حتما ولزوما .

ونعني بهذا ان الحل الذي يفرض نفسه هو ان يمكن الشعب المغربي من ان يصير **قائد نفسه ، والمسؤول عن مصيره ، وصانع مستقبله** : فاسترجاع هذا الحق الطبيعي ، المطلق ، غير القابل للتفويت

ابدا ليس معناه بالنسبة للشعب الا وضع حد لغيبته عن تسيير شؤونه العامة ، ولحرمانه من تدبير ثرائه القومي كأنه ، مع الاستقلال الذي انتزعه بضراوة الكفاح ، لم يسترجع حقه فى أخذ مصيره بيده ، وتولى حكم نفسه بنفسه ، وذلك بصفته شعبا راشدا، وسيدا فى وطنه .

ان كل حل غير هذا للمشكلة السياسية الجوهرية فى هذا البلاد ـــ وهي **مشكلة تعني السيادة الوطنية وممارسة الشعب لسائر الحقوق الناتجة عنها ـــ لا** يمكننا الا أن نقابله بالرفض الكلي المطلق ممتنعين بهذا عن كل حل آخر لا يكون أصح الحلول وأفضلها على الاطلاق .

وفى انتظار هذا ، فان المشكلة الوطنية الاساسية ، وذات الاسبقية ، ما فتئت هي المشكلة الرئيسية التي تعد **مفتاح العلاج** للوضعية الراهنة فى المغرب فمن الواضح البين اذن ان حل كل مشكلة داخلية أخرى ، مهما كانت أهميتها ، انما هو رهن حتما باعطاء تلك المشكلة ذاتها أفضل وأمثل حل لها . بل لنوضح بكل دقة ان تلك المشكلة الرئيسية ليست غير حكم البلاد حكما صالحا رشيدا وهي مشكلة لا يمكن حلها كيفما اتفق وجرى ، بل بكل الجدية التي تجدر بها . اما باعتبارها مشكلة وطنية فى جوهرها **فيجب الا تباشر تسويتها خارج الامة** ، بل معها ومن

أجلها . ولانجاز هذه التسوية لا يوجد غير طريق واحد هو تزويد البلاد **بحكم وطني صالح** أي **بحكم من طراز جديد** ، وعلى **غير مثال سابق فى المغرب** .

فماذا نعني اذن بهذا الحكم ؟

فى مذكرة سياسية مرفوعة الى رئيس الدولة ، فى 20 ابريل 1965 ، سبق لحزبنا ان ثار نفس المشكلة ، وأشار الى الحل الملائم لها . فالمسألة اليوم كأمس هي ، فى رأينا مسألة طي صفحة التجارب الحكومية السيئة الحظ طيا نهائيا ، وتمتيع البلاد بحكومة صحيحة أصيلة تتولى الحكم حقا وواقعا باسم الامة ، ومن أجلها ، وبسندها . وبهذا وحده تتوفر لها قيادة سياسية فى مستوى الرسالة الملقاة على كاهلها ، والمهام التي عليها الاضطلاع بها ، والمسؤوليات التي تتحملها فى خدمة الصالح الوطني .

ولتحقيق هذا المطمح الاساسي والاجتماعي للامة فان التغير الكامل لكيان الجهاز السياسي القائم فى البلاد هو وحده الذي يمكن ان يؤدي الى ذلك .

وبعبارة أخرى ، يتحتم تغيير الاجهزة الاجهزة ورجالها ، والسياسة ومناهجها اما الحكومة الوطنية الصالحة ذاتها فلا يمكن أن تكون الا حكومة من نوع جديد ، كما يجب ان تتألف من رجال النخبة الحقيقيين وذلك بما لهم من مقدرات ، وجدارات ومزايا . فهم

رجال ذوو قيمة وأهلية بفضل تكوينهم ، وكفاءتهم ، واستقامتهم ، وفعاليتهم ، وتفانيهم فى خدمة الصالح العام ، والثقة التي يستمدونها من الامة .

اما الحكومة الوطنية الصالحة فيجب فى رأينا ان تشتمل على صنفين من الوزارات :

1 — وزارات التسيير بقيادة فنيين أكفاء

2 — وزارات الرأي برئاسة شخصيات سياسية بارزة مما يضمنه وجودها للحكومة الاتصال بالشعب .

وحتى تكون الحكومة الوطنية الصالحة مؤهلة للاضلاع بمهامها القومية ، وتعمل كقيادة جديدة جديرة بأداء رسالتها على رأس البلاد ، يجب ان تكون مزودة بجميع السلط والوسائل التي تكون لكل حكومة حقيقية ونشيطة وفعالة ، وبكلمة واحدة ، لحكومة تتولى الحكم بالفعل وبجدوى .

وقيام هذه الحكومة يتنافى مع كل حكومة تتألف من « رجال مسخرين » أي يدخلها أي واحد ، ليعمل أي شيء بأية كفية ومن شأن مجيء الحكم الصالح ان يملأ الفراغ الذي يطبع الحياة العامة ، كما يكون من شأنه ان يؤسس الحوار بين شقي البلاد **الرسمي والحقيقي** أي بين الحكومة والامة .

وخلاصة الامر ان مجيء تلك الحكومة الوطنية هو الحل الوحيد للمشكلة السياسية الكبرى التي يثيرها تنظيم الحكم وممارسة السلطة فى المغرب .
فانعدام هذا الحل الذي لا يمكن ان يوجد فيه محاورون صالحون ، ولا حوار نافع بين الحكام والمحكومين وبين المسؤولين والمواطنين ، وبعبارة أخرى، ان المأزق السياسي الذي تنحبس فيه البلاد يستوجب بالضرورة مخرجا سياسيا يتحقق بتغيير المفاهيم والاساليب فى مجال الحكم ، وهذا يعني نهج سياسة كبرى تستهدف تحقيق نهضة التجديد الذي تطمح اليه الامة جمعاء وبتعبير واضح ، يعني هذا ، فى رأينا ، القيام بتنظيم **ثورة باردة من الاعلى** هي التي ما فتئنا ندعو لها ، منذ 1962 ، كسياسة وبرنامج لقيادة جديدة تتمتع بتقدير ، وثقة ، وسند البلاد . وللقيام بمهمة التجديد الوطني التي هي مهمتها فان على القيادة الجديدة ان تبني عملها على برنامج من الاصلاحات الجريئة المطابقة لمقتضيات الساعة ، وللمطامح المشروعة للامة . وهذا البرنامج المزدوج يتألف ، **أولا** ، من برنامج الحد الادنى أو المستعجل ، وهدفه اعادة الصفاء الى الجو المعنوي للبلاد وتقويم الوضع الناشىء عن الازمة الداخلية ، واعادة الثقة الى الشعب محدثا بهذا كله **الهزة النفسية الضرورية ، وثانيا** ، من برنامج الحد الاقصى أو المؤجل ، ويشتمل على الاصلاحات الجذرية الهادفة الى قلب

الاوضاع والاجهزة رأسا على عقب ، واحلال تنظيم وطني جديد محلها يشاد على **دولة عصرية ، وحكومة صالحة واقتصاد منظم ومجتمع جديد** .

وهكذا لا يوجد ، فى رأينا ، منفذ للمأزق السياسي الحاضر خارج ما نسميه **بالثورة** الباردة من الاعلى التي هي ثورة عنيفة تنبعث من تفكير صحيح ، وتقوم على نظام محكم ، وتقاد قيادة موفقة .

نعم ، لسنا نرى غير ذلك وسيلة لحل الازمة الداخلية التي تهدد بدفع البلاد الى ما لا تحمد عقباه ، وطريقا لخلاص الامة المغربية التي تطمح بصفتها حرة سيدة الى أن تحيي تاريخها ، لا أن تتحمله ويفرض عليها فرضا .

اما الوضع المتأزم بكل اصرار فى المغرب فنرى، مرة أخرى ، واجبا علينا ان نرفع الصوت للمطالبة بتغييره بغية قيام وضع وطني جديد ، وبحق الشعب المغربي فى ان يحكم حكما صحيحا صالحا بوصفه شعبا راشدا ، وصاحب السيادة ، ومالكا لمصيره .

27 يبراير 1972

بيـــان سياســـي

انعقد اجتماع الهيئة المركزية لحزب الدستور الديمقراطي بالدار البيضاء يوم 18 مارس الجاري تحت رئاسة الامين العام الاستاذ محمـــد حســـن الوزاني فور عودته من الخارج وذلك لبحث شـــؤون الحزب واعادة النظر فى الحالة الداخلية على ضـــوء التطورات السياسية الاخيرة . وبعد تحليل موضوعي دقيق للاوضاع السائدة فى المغرب نتيجة الاحـــداث الجارية هنا قررت الهيئة المركزية فى جملة ما اتخذته من قرارات أن تعلن باسم الحزب استنكارها الشديد لسياسة القمع المتبعة مع العناصر الحية الواعيـــة عامة والشباب والطلبة خاصة ، هذه السياسة التي ليس من شأنها الا أن تزيد الوضع تأزما ، والجـــو تسمما ، والمشاكل تعقيدا ، كما أن تلك السياســـة تتنافى مع أبسط مبادىء الحريـــة والديمقراطيـــة الدستورية التي يروج اليوم الحديث عنها فى البلاد .

هذا وأن الحزب ليرى أن يزيد موقفه المتخـــذ أخيرا من التجربة السياسية التي يراد السير بالبلاد فى متاهاتها توضيحا وتفسيرا حتى لا يتعـــرض فى الاذهان لأي التباس وحتى الاغراض والانحراف .

فأول ما نذكر به ما ورد فى بلاغ الحزب الصادر عقب اعلان مشروع الدستور من أن العلاج الوحيد لداء الفساد الداخلي الذي يفتك بالمغرب كالرجـــل

المريض — دولة ومجتمعا — هو الاستئصال بواسطة العملية الجراحية التي لا تبقي بجرثومته أثرا ، فهذه العملية هي وحدها دون غيرها وسيلة الانقاذ والخلاص وليست هي وسيلة تعديل جزئي للدستور، فان المسألة التي كانت شغل الامر الشاغل هي مسألة تغيير الاوضاع كلها جذريا ، وتصحيح مفاهيم وأنظمة وأساليب الحكم والسياسة فى البلاد ، وهذا ما لا يمكن أن يتحقق شيء منه بتعديل جزئي للدستور ، كما وقع ، بل ان السير فى هذا الطريق انما هو ابتعاد عن المسألة الاساسية ، مسألة التغيير الكامل للاوضاع بغية اقرار نظام وسياسة الحكم الصالح فى المغرب الحر المتوثب .

وبالنسبة الينا فقد أعلنا سواء فى بلاغ الحزب الصادر فى 20 فبراير أو فى تصريحه السياسي المؤرخ فى 27 منه ، انه لا يوجد أي بديل للوضع الداخلي الراهن الا شيء واحد لا ثاني له هو ما سميناه بالثورة الباردة من الاعلى كفلسفة ، وسياسة ، وبرنامج ، هذه الثورة التي ما فتئنا ندعو لها منذ نوفمبر 1962 باسم الانقلاب السلمي بواسطة الاصلاح ، والتشريع والتنظيم ، وجميع الاحداث والتطورات خصوصا منذ نحو السنة قد أقامت البرهان على أن الثورة الباردة من الاعلى — كما نفهمها وندعو اليها — هي طريق الخلاص ولا طريق سواه .

فاعلان الثورة الباردة من الاعلى كسياسة الحكم الصالح هو الكفيل باحداث الهزة النفسية بالشعب ، وهي ضرورية للانطلاقة الجماهيرية الكبرى التي تجدد الثقة والاطمئنان والحماس فى النفوس كافة ، وتيسر الاجواء الصالحة لعهد التغيير، والتصحيح ، والاصلاح .

واذا كانت ايديولوجية الثورة الباردة من الاعلى تنبعث من تفكير وطني صحيح ، وتقوم على نظام محكم سليم ، فانها لا تحقق الا على يد قيادة سياسية صالحة حسا ومعنى تكون أداتها الفعالة المثلى، وهي الحكومة الوطنية الصالحة ، ونعنى بها حكومة من طراز جديد أي على غير مثال سابق فى المغرب ، وهذا لا يتأتى الا نتيجة تغيير المفاهيم ، والمناهج، والاجهزة ، والرجال فى مجال الحكم والسياسة ، ولتستطيع الحكومة أن تكون قيادة وأداة الثورة الباردة من الاعلى يجب أن تتألف من رجال النخبة بما لهم من مقدرات وجدارات ومزايا فضلا عن الاخلاص والوطنية وروح التضحية ، وكل هذا يجعلهم جديرين بالمهمة المنوطة بهم ، وبالثقة والتقدير والاسناد فى البلاد .

ونرى أن تتكون حكومة تلك الثورة من فنيين أكفاء فى مستوى العمل والمسؤولية ، وهذا يقتضي حسن اختيارهم حتى يعطي القوس باريها ، وبوضع الشخص فى محله اللائق به ، كما يقتضي أن يكونوا

ذوي شخصية وتجربة وخبرة بالسياسة والشؤون العامة نظرا لكونهم وزراء فى حكومة ذات سلطة ومسؤولية كما نرى أن تكون حكومة الثورة مؤلفة من شخصيات سياسية بارزة حتى لا تكون هزيلة أو مهزلة ، وحتى يكون لها وزنها فى البلاد ، وتتوفر الى جانب الثقة على عناصر التفكير الصحيح ، والابتكار السليم ، والشعبية الحقيقية .

وباختصار ان المسألة الجوهرية التي ما فتئت مطروحة على البساط هي مسألة تغيير جذري كامل للاوضاع فى الداخل ، لا مسألة تعديل جزئي للدستور لا يسمن ولا يغني من جوع ، ومسألة التغيير — فى نظرنا — مسألة ثورة باردة من الاعلى دون سواها ، وهي ثورة فرضتها أحداث مضت وأخرى قد تكون الايام بها حبلى ، وبديهي أن الثورة الباردة من الاعلى ذات طورين متزامنين ، ودورين متلازمين ، هما الهدم والبناء ، والتغيير والتطوير ، والتصحيح والاصلاح .

فالثورة الباردة من الاعلى هي السياسة الانقلابية التي تستطيع أن تقتلع الفساد من جذوره ، وتبني المغرب الجديد دولة ومجتمعا ، وتنطلق بالامة نحو الآفاق الجديدة حيث التطهير والاصلاح ، والانقاذ والخلاص ، فهذا فى نظرنا هو الطريق ، ولا طريق سواه .

فى 18 مارس 1972

الامين العام

حزب الدستور الديمقراطي
بيان سياسي

حدث فريد من نوعه فى تاريخ السياسة ولكن المغرب بلد العجائب فيما يقال : فبعد خمسة أشهر من اللقاءات والمراودات تمخض الجبل فولد أعجوبة .

خمسة أشهر كانت مليئة بأسرار لم يتسرب منها الا ما كان يبعث على الظنون ويبث البلبلة ويثير القلق فى الرأي العام .

ولقد كانت الغاية من ذلك هي الحكم ، وعلى من ، وكيف توزع مناصبه ويظهر أن كل شيء صار على أحسن ما يرام وكاد أن يفضي الى تكوين حكومة من نوع ما ، لولا ما حدث فجأة فبدل كل شيء تبديلا ، وبعبارة أوضح ان هذه الحكومة كانت فى مكان وموعد الاعلان عنها لولا ما طرأ مما لم يكن بالحسبان، ومن المعلوم أن نفس الحكومة كانت تهيأ لتعمل فى النطاق المرسوم وهو قيامها لفترة انتقالية وعلى أساس اجراء الانتخابات كما هي مقررة ، فأين هذا من علاج أوضاع الفساد الطاغي على البلاد دولة ومجتمعا ؟ وأين هذا كذلك من التغيير الجذري الكلي المطلق لتلك الاوضاع السيئة ؟ وأين هذا آخرا من الانقلاب الاصلاحي الذي يقتلع الفساد من جذوره ويقيم مكانه وضعا صالحا ؟

تلك كانت قضية الحكم اثناء المخاض طيلة خمسة أشهر وتلك كانت نهايتها ، واذا كان قد خسر أحد فى ذلك ما خسره فان المغرب قد خسر أكثر أي وقتا ثمينا بل خسر ما هو أثمن وهو الاسراع بعملية الانقاذ والخلاص مما يتخبط فيه من مشاكل وأزمات .

لقد قلنا غير ما مرة وفى أكثر من مناسبة ان الامر لم يكن أبدا وليس هو مطلقا مسألة تعديل جزئي للدستور أو للحكومة . ولا مسألة اقامة حكومة جديدة بمشاركة جميع أو بعض الاحزاب لاجراء انتخابات بكيفية أو باخرى ، ان كل هذا خروج بالامر عن موضعه ، واتلاف للجهود وتبذير للاوقات ، وابتعاد بقضية الساعة الراهنة فى المغرب عن مجالها .

وما قضية الساعة فى المغرب الا قلب الاوضاع فيه رأسا على عقب واقامة الحكم الصالح كقيادة للعملية الانقلابية الاصلاحية التي نسميها « بالثورة الباردة من الاعلى » فهي الحل الوحيد الذي لا ثاني له ، وهي طريق التغيير الذي لا طريق سواه .

فالامر واضح والموقف صريح ، فما الداعي يا ترى الى اللف والدوران ؟ والمغالطة والمناورة والمماطلة .

فكل هذا انحراف عن الجادة ليس من شأنه الا أن يعقد المشاكل ويؤزم الاوضاع ويعسر الحلول ويؤدي الى ما لا يحمد عقباه .

ان الازمة الداخلية المغربية نشأت واستفحلت مع نشأة واستفحال المحنة فى عهد الاستقلال .

هذه المحنة التي تمثلت فى فساد الحكم والسياسة ، والتي لا خروج منها الا بصلاح الحكم واستقامته كيانا وسياسة ومنهاجا .

فهذه هي مشكلة المشاكل فى المغرب وما دامت لم تجد حلها الا صلح فلا سبيل الى حل مشاكلنا المستعصاة الا على يد حكم صالح قويم جاد .

وهكذا فان الفساد الداخلي لا يمكن ان يعالج بمجرد قيام حكم مرتجل أو ملفق أو هزيل ، بل هو رهن — فى نطاق الانقلاب الاصلاحي المنشود — بقيام حكم وطني من نوع جديد لا يمت بصلة أو شبه الى الحكم التقليدي ، المألوف فى عهد الاستقلال .

وخلاصة القول : ان أداة الحكم الصالح للخروج من الازمة والافلات من المأزق ، والاطاحة بالفساد ، وانجاز التغيير الجذري الكامل فى نطاق الانقلاب الاصلاحي المتمثل فى الثورة الباردة من الاعلى ، انما توجد يوم توجد حكومة وطنية ذات الصلاحية الكاملة لهذا ، وتكون بطبيعتها قائمة على أساس التصالح القومي بين جميع المغاربة كمواطنين لا تفرق بينهم ولا تمزق وحدتهم أية روح طبقية وأية

نزعة طائفية وأية عصبية حزبية وأية عنصرية سياسية

كما تكون قائمة على الائتلاف الوطني بين الاحزاب والمنظمات الساعية فى سبيل الصالح العام بحيث لا يستثنى منها الا من استثنى نفسه من العمل المشترك بينها .

ومعلوم ان الائتلاف الوطني يتحقق بالاجماع كما يتحقق بالاكثرية من الهيآت فى البلاد ، ويتكون على أساس ميثاق وطني وبرنامج مشترك .

فذلك الحكم الصالح المبني على التصالح القومي والائتلاف الوطني هو ما طالبنا به فى الوثيقة السياسية المرفوعة الى جلالة الملك فى أبريل 1965 بمناسبة الاستشارات ، كما طالبنا به فى المذكرة المقدمة الى جلالته فى يناير 1972 ــ أثناء الاستشارات الاخيرة .

فكل حكم يختلف عن ذلك شكلا وموضوعا انما يكون تجربة جديدة فاشلة ، تضاف الى سابقاتها ، وليس من شأن هذا كله الا أن يزيد الجهاز السياسي القائم تأزما ، وفساد الحكم تفاقما وتردي الوضع شدة ، وخطر الانفجار قوة .

ان الامعان والتصلب فى شذوذ أداة الحكم ان دل على شيء فانما يدل على انه لا توجد عبـــرة بالاحداث والتطورات فى المغرب ، وانه يراد الاحتفاظ بالنظرية الغير الواقعية لحقائق البلاد كما هي فى واقع الامر : وليس من شأن هذا الا أن يجر الوبال ــ لا قدر الله ــ على البلاد وأهلها .

15 أبريل 1972

حزب الدستور الديمقراطي

الامين العـــام

محمد حسن الوزاني

بـــــلاغ

ان ندوة الاطارات فى اجتماعها الشهري بوزان يوم الاحد 23 أبريل 1972 ، بعد الاستماع الى العـرض التوجيهـي السياسـي للامين العام الاستاذ محمد حسن الوزاني ، وبعد التداول فى القضايا التنظيمية الخاصة بالحزب وبحث ما طرأ فى البلاد من ما جريات قـررت مـا يلـي :

1) ـ تأييدها الكامل لكل ما أصدره الحـزب فى المـدة الاخيرة من تصريحات وبيانات سياسية تحدد بوضـوح وصراحـة موقفه الجريء من الاوضاع القائمة فى المغرب واختياره السياسي المتشخص فى الثورة الوطنية من الاعلى كعملية جراحية للقضاء على الفساد الداخلي وبناء عهد جديد من الاصلاح القومي .

2) ـ معارضتها لقيام أي نوع من الحكم يكـون متصفـا بطابع الحزب الواحد أو الشبيه به من عصبية حزبية أو عنصرية سياسية سواء تمثلت فى حزب معين أو فى حلف خاص ، ذلك ان هذا مخالف لارادة الامة التي ليست خاضعة لاية هيئة سياسية دون غيرها كما هو مناقض للسيادة والمشروعية والمصلحة العامة التي لا يجوز ان يتسلط عليها ويتحكم فيها أي حزب أو أي حلف مهمـا ادعى لنفسه ، وبالاضافة الى هذا فان استئثار أي فريق بشؤون الحكم فى المغرب يكون بمثابة انقلاب بالقوة للاستيلاء على السلطة وفرض سيطرة خاصة على الوطن ودولته وأمته .

3) ـ مساندتها لما نهجه وينهجـه الحـزب من معارضـة مشروعة نزيهة ايجابية تجاه الاوضاع السائـدة فى البلاد ، هـذه المعارضة التي تقول للمحسن : أحسنت ، وللمسيء : أسـأت ،

فهي ليست معارضة لذاتها ولا مسخرة لغرض شخصي أو لمطمع سياسي وبعبارة أخرى ليست معارضة مغرضة وهدامة تلجأ الى احتراف النقد التحطيمي والمزايدة الديماغوجية ، هذا بوجه خاص، وبوجه عام فان حق المعارضة ليس محتكرا لهيئة أو فئة ، بل هو حق يملكه كل مواطن وكل حزب خارج الحكم ومسؤولياته .

4) ـ تأكيد ثقتها فى هيئات القيادة لمواصلة السير بالحزب فى الاتجاه المرسوم لتحقيق الثورة الوطنية الاصلاحية من الاعلى كنطاق وأساس للتغيير الجذري المنشود الكفيل بقلب أوضاع الفساد رأسا على عقب وتوجيه البلاد فى طريق الاصلاح الجوهري الجريىء الذي تتطلبه ضروريات الحياة الوطنية فى الحاضر والمستقبل .

فى : 23 ابريل 1972 .

ندوة الاطارات

مطبعة فضالة ـ المحمدية